مجلة البحوث والدراسات الشرعية

Journal of bhoth and shareia studies

شرعية محكمة تعنى بنشر البحوث المعمقة في التفسير والحديث وعلومهما والعقيدة والدعوة والثقافة الإسلامية والتربية الإسلامية والفقه وأصوله والسياسة الشرعية والاقتصاد الإسلامي وأنشطة البنوك والمصارف والبورصة والسيرة والموضوعات الشرعية المقارنة بالقانون وتحقيق التراث الإسلامى

المؤسس ورئيس التحرير: أ. د. عبد الفتاح محمود إدريس

السنة الرابعة ، العدد السادس و الثلاثون، جمادى الأولى ١٤٣٦هـ - مارس ٢٠١٥م

في هذا العدد:

١ - حكم قتل الآدمي بإحراقه بالنار. د.سلمان بن نصر الداية.

٢ - تخاصم أهل النار - دراسة دعوية . د.محمد بن عبد العزيز بن صالح الثويني.

٣ - ضوابط تغير الفتوى. د.أحمد بن سعيد العواجي.

٤ - أهم القواعد الفقهية الضابطة لتسويق المنتجات الغذائية والدوائية. د.صالح بن عبد اللطيف العامر.

٥- سمات الخطاب القرآني للمنافقين. د.خالد بن موسى الحسني الزهراني.

٦ - مقصد حفظ الدين في الاحتساب على المخالفات العقدية. د. يوسف بن محمد بن يحيى المحمادي.

٧ - حكم العمل بالحديث الضعيف. د. هشام يسري العربي.

٨- التعاريف ضوابط و أحكام. د.خالد أحمد البشير أحمد.

٩- الأمن الفكري في ظلال المقاصد الشرعية. د.نشأت نايف الحوري.

١٠ - عالمية الدعوة الإسلامية في السنة النبوية. د. عبد الرحمن بن محمد بن غنيم الحازمي.

١١ - فتنة داود عليه السلام. أ.نوال بنت عبد السلام فلاته.

١٢ - تفويض السلطات الإدارية وأثرها على كفاءة الأداء وعلاقتها بمبدأ الشورى في الشريعة الإسلامية. أ.عبد الباسط الهادي الساكت الهبيل .د.صلاح الدين محمد زكي القادري.

١٣ - معوقات تطبيق القانون الدولي و الشريعة الإسلامية وتحديد الثغرات في تفسيرها في استخدام القوة العسكرية في فض النزاعات الدولية. أ.أسامه ابراهيم عياد صوان د.لقمان بن عبد المطلب.

حقوق الطبع والنشر محفوظة ©

رقم الإيداع بدار الكتب: (2012/18620)

الترقيم الدولي الموحد: (ISSN 2090 -9993)

حكم العمل بالحديث الضعيف

إعداد

الدكتور

هشام يسري العربي

أستاذ الفقه وأصوله المساعد

بكلية الشريعة وأصول الدين – جامعة نجران

المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذا بحث عن حكم العمل بالحديث الضعيف، عرضتُ فيه لمذاهب العلماء في العمل والاحتجاج بالحديث الضعيف، وحررتُ فيه المراد بالضعيف عند الإمام أحمد؛ ذلك أن كثيرًا من الذين تعرضوا لهذه القضية ادَّعوا أن المراد بالضعيف الذي يعمل به أحمد هو الحسن، وأنه لم يعرف الحديث الحسن؛ حيث إن الترمذي هو أول من قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف.

وقد كُتِبَتْ دراساتٌ عديدة مفردة في هذا الموضوع، وتناوله كلُّ من كتب في الأصول.

ومن أهم الدراسات المفردة في هذا الموضوع:

١- **المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف، لعلوي بن عباس المالكي**، طبع بالمكتبة التجارية الكبرى بمصر سنة ١٣٥٧هـ. وهو رسالة صغيرة.

٢- **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور/ عبدالكريم بن عبدالله الخضير**، وهو مطبوع بدار المسلم بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

وهو رسالة ماجستير بقسم السنة النبوية بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٢هـ بإشراف الدكتور/ محمد أديب الصالح.

وتناول مؤلفها موضوعه من خلال تمهيد وثلاثة أبواب، حيث عرَّف في التمهيد الحديث النبوي وذكر تقسيماته.

وخصص الباب الأول لبيان الحديث الضعيف ومسالك الضعف إلى الحديث، والباب الثاني لحكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام والفضائل، وفي التفسير والمغازي.

أما الباب الثالث فجعله لمباحث من متعلقات الحديث الضعيف كعناية المحدثين بالسند والمتن، وحكم الرواية عن الضعفاء، وأضعف الأسانيد، ومظان الحديث الضعيف، والكتب المصنفة في الضعفاء، والكتب المصنفة في أنواع خاصة من الحديث الضعيف.

وقد انتهى الباحث في قضية الاحتجاج بالضعيف إلى ترجيح القول الذي يرى عدم الأخذ بالحديث الضعيف مطلقا[1].

---

(١) راجع: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور/عبدالكريم بن عبدالله الخضير ص(٣٠٣- ٣٠٥)، ط. =

٣- **وظيفة الحديث الضعيف في الإسلام** وأقوال كبار أئمة السلف والخلف فيه، **للمرحوم الشيخ/ محمد زكي الدين إبراهيم**، من مطبوعات العشيرة المحمدية بالقاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م. وهو بحث صغير لا يتجاوز عشرين صفحة من القطع الصغير، تعرض فيه مؤلفه لقضية العمل بالحديث الضعيف من خلال عدد من المقالات المقتضبة، وقد ذيَّله تلميذُ المؤلف محيي الدين حسين يوسف ببعض الفوائد العلمية المتعلقة بالحديث الضعيف.

وانتهى الشيخ زكي الدين إلى أن الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل والآداب والترغيب والترهيب والتواريخ والمغازي والمناقب ونحوها(١).

٤- **حكم العمل بالحديث الضعيف وأثره في الأحكام** «دراسة تطبيقية على ما ورد في قسم العبادات من جامع الترمذي من أحاديث ضعيفة»، رسالة ماجستير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، للباحث/ محمد بن إبراهيم بن حسن السعيدي سنة ١٤١٦هـ بإشراف أ.د/ السيد صالح عوض النجار. وجاءت في (٦٨٤) صفحة.

وقسمها الباحث إلى تمهيد وبابين؛ حيث عرض في التمهيد للتعريف بالسنة النبوية وأقسامها عند الأصوليين.

وخصص الباب الأول للحديث الضعيف من حيث تعريفه وأقسامه وحكم العمل به.

أما الباب الثاني فجعله للدراسة التطبيقية على قسم العبادات من جامع الترمذي.

وانتهى إلى أن الحديث الضعيف لا يعمل به في الأحكام إلا فيما ورد في كراهة شيء احتياطًا(٢).

٥- **العمل بالحديث الضعيف عند الفقهاء**، رسالة ماجستير **للباحث/ طاهر هيبة السيد هيبة**، بكلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٤م، وجاءت في (٢٧٦) ورقة، وهي بإشراف أستاذنا الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم شريف.

وقسمه مؤلفه إلى تمهيد وأربعة أبواب، حيث تكلم في التمهيد عن تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف.

=دار المسلم بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(١) انظر: وظيفة الحديث الضعيف في الإسلام ص(١٠، ١٧- ١٨)، مطبوعات العشيرة المحمدية، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

(٢) انظر: حكم العمل بالحديث الضعيف وأثره في الأحكام لمحمد بن إبراهيم السعيدي- رسالة ماجستير ص(٢٨٠- ٢٨٢).

وجعل الباب الأول لأوليات البحث في الحديث الضعيف فتحدث عن الجرح والتعديل، والشواهد والمتابعات والاعتبار.

وبين في الباب الثاني الحديث الضعيف في مناهج الفقهاء؛ حيث عرض مناهج الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وكذا الشيعة الإمامية والزيدية، وتكلم عن اختلاف أصحاب المذاهب مع أئمتهم بسبب الحديث الضعيف، وذلك في سبعة فصول.

أما الباب الثالث فخصصه للحديث عن معارضة الحديث الضعيف للأدلة الشرعية الأخرى؛ فتكلم عن التعارض بين الحديث الضعيف والقرآن الكريم والأحاديث الصحيحة والأحاديث الضعيفة الأخرى وكيفية الترجيح بينها، وكذا التعارض بين الحديث الضعيف والقياس والإجماع والاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب، وأيضًا عن عدم تعارض الحديث الضعيف مع رأي الصحابي.

والباب الرابع جعله لبيان أقسام الحديث الضعيف وأثرها في الفقه، وعرض في هذا الصدد للحديث الموضوع والمتروك والمنكر والمعلِّ والمدرج والمقلوب والمضطرب والمرسل والمنقطع والمعضل والمدلس، كما عرض لألفاظ الأداء، والحديث الشاذ.

وقد ذكر الباحث في ثنايا بحثه أن كثيرًا من الفقهاء عمل بعدد من الأحاديث الضعيفة.

٦- **حكم العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين والفقهاء** «دراسة تأصيلية» **للأستاذ/ عبدالفتاح بن صالح قديش اليافعي.**

وهو بحث لطيف يقع في (٣٨) صفحة.

وقسمه مؤلفه إلى تمهيد وثلاثة مباحث؛ حيث بيَّن في المبحث الأول حكم العمل بالضعيف في الفضائل، وذلك في خمسة فروع، وفي المبحث الثاني حكم العمل بالضعيف في الأحكام، وذكر فيه حالتين: الأولى إذا لم يوجد في الباب غيره، والثانية إذا تلقته الأمة بالقبول.

أما المبحث الثالث فجعله لمجالات أخرى للعمل والرواية والاحتجاج بالحديث الضعيف، وذلك في ثلاثة فروع.

وانتهى الباحث فيه إلى أن العمل بالضعيف في الأحكام إذا لم يوجد في الباب غيره أو تلقته الأمة بالقبول هو صنيع الأئمة الأربعة، وعليه مضى الأئمة والفقهاء من المذاهب الأربعة وغيرهم[1].

---

(١) انظر: بحث «حكم العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين والفقهاء: دراسة تأصيلية» ص(٢٦) بدون ناشر ولا تاريخ.

أما بحثني هذا فقد ركزتُ فيه الكلام عن حكم العمل بالحديث الضعيف، وذكرتُ أقوال الفقهاء في ذلك، وحررتُ المقصود بالحديث الضعيف الذي يعمل به أحمد، وذكرتُ ما أراه في المسألة ودللتُ عليه، وناقشتُ المخالفين.

وذلك وفق الخطة التالية:

تمهيد: في تعريف السنة وتقسيمها من حيث القبول والرد.

المبحث الأول: تعريف الحديث الضعيف وأقسامه.

المبحث الثاني: آراء العلماء في العمل بالحديث الضعيف.

المبحث الثالث: المناقشة والترجيح.

ثم **خاتمة** بنتائج البحث، تتلوها قائمة المراجع التي رجعتُ إليها.

وقد اعتمدتُ المنهج الوصفي التقريري في سرد آراء العلماء، والمنهج التحليلي والاستنباطي في مناقشتها والتدليل على ما رجحتُه وتبنيتُه.

والله سبحانه المسئول أن يتقبلَ هذا العمل، وأن يجزيَ به؛ إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

دكتور

هشام يسري العربي

تمهيد

في تعريف السنة وتقسيمها من حيث القبول والرد

السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وتمثل معه نصوص الشريعة التي جعلها الله عز وجل خالدة وباقية ما بقي الزمان، فمنها تستمد الأحكام، وعليها تقاس أحكام النوازل والحوادث، وإليها ترجع سائر الأدلة الاجتهادية.

والسنة- كما عرفها علماء الأصول- هي «كل ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير» [(١)].

ويزيد أهل الحديث: «أو صفة» [(٢)]. وهي بهذا تقترب عندهم من مصطلح «الحديث»[(٣)].

وقد ظلت السنة النبوية محفوظة في صدور الرجال إلا بعض المدونات المتناثرة، حتى جاء ابن شهاب الزهري، ومن بعده مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه.

ومن بعدهم البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، فدوَّنوا مدوناتهم التي حفظت السنة حتى وصلتنا كما هي.

وكان لكل منهم شروط التزمها فيما دوَّنه من أحاديث، مما قد يختلف فيه مع غيره.

وأيًّا ما كانت شروط كل منهم ومدى اختلافهم فيها فإن تلك الأحاديث لا تخرج عند نقاد الحديث عن كونها مقبولة أو مردودة.

والمقبول منه ما يطلق عليه الصحيح، ومنه ما يطلق عليه الحسن.

والمردود أقسام هو الآخر؛ فمنه ما نسميه الضعيف، ومنه الموضوع وهو المختلق، ومنه شديد الضعف كالمنكر.

---

(١) انظر: شرح مختصر ابن الحاجب لعضد الدين الإيجي (٢/ ٢٩٠) ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م بتحقيق محمد حسن إسماعيل، وأيضًا: أصول الفقه للدكتور/ محمد أبو النور زهير (٣/ ١٢٣) ط. دار البصائر بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، وأصول التشريع الإسلامي لعلي حسب الله ص(٤٣) ط. دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة السادسة ١٩٨٢م، وحجية السنة للدكتور/عبدالغني عبدالخالق ص(٦٨) ط. دار الوفاء بالمنصورة بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٩٩٧م.

(٢) انظر: علوم الحديث ومصطلحه للدكتور/ صبحي الصالح ص(٣) ط. دار العلم للملايين، الطبعة الحادية والعشرون ١٩٩٧م، ومباحث في علوم الحديث لمناع القطان ص(١٥) ط. مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠٤م.

(٣) انظر: مباحث في علوم الحديث ص(١٥).

ومحل بحثي هنا هو الحديث الضعيف.

وسأعرض فيما يلي لتعريفه وأقسامه، وأقوال العلماء في العمل به، مع بيان رأيي في ذلك.

المبحث الأول

تعريف الحديث الضعيف وأقسامه

الحديث الضعيف هو: «ما لم يوجد فيه شروط الصحة، ولا شروط الحسن»[1]، بأن كان رواته غير عدول، ولم يكونوا مستورين، بل عرفوا بالغفلة والوَهْم، أو كانوا مستورين ولم تتعدد أوجه روايتهم، أو كان في الخبر شذوذ أو علة خفية، فإن هذه الأسباب توجب ضعف الخبر[2].

أو هو: ما فقد شرطًا من شروط المقبول[3].

وللحديث الضعيف أقسام عديدة:

فمنها: المنقطع، وهو: الذي سقط من إسناده راوٍ أو أكثر.

والمُعْضَل، وهو: ما سقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي.

والمعلَّق، وهو: ما سقط من أول إسناده راوٍ أو أكثر، ولو كان الإسناد كله.

والمرسل، وهو: هو الحديث الذي يرويه التابعي فمن دونه عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة دون ذكر الصحابي.

والمدلَّس، وهو: وهو أنواع، أشهرها أن يروي الراوي عمن سمعه ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه، ومنه أن يذكر الراوي شيخه بكنية أو اسم غير معروف به تعمية لأمره وضعفه.

ومنها: الشاذُّ، وهو: الحديث الذي يرويه الثقة مخالفًا لما رواه الثقات به.

والمعلُّ، وهو: الذي به علة في إسناده أو متنه، والعلة أمر خفي لا يفطن له إلا الحفاظ الكبار.

والمُدْرَج، وهو: الحديث الذي زيد فيه ما ليس منه، سواء كان ذلك في المتن أو في السند، كأن تزاد في متنه لفظة من كلام الراوي فتظن أنها من قول النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) وهذا تعريف النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم (٢٩/١) ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢هـ، وانظر كذلك: تدريب الراوي للسيوطي (١٧٩/١) ط. مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، بتحقيق الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف، وقواعد التحديث لجمال الدين القاسمي ص(١٠٨)، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

(٢) انظر: ابن حنبل: حياته وعصره- آراؤه وفقهه للشيخ محمد أبي زهرة ص(٢١٤)، ط. دار الفكر العربي، بدون تاريخ.

(٣) انظر: التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة للمرحوم الأستاذ/عبدالفتاح أبي غدة ص(٢٢٨- ٢٢٩)، مطبوع بذيل الأجوبة الفاضلة لعبدالحي اللكنوي، الطبعة الثانية، القاهرة سنة ١٩٨٤م.

والمقلوب، وهو: الحديث الذي تركب متنه في إسناد حديث آخر، وقد يكون في الإسناد كله أو بعضه، أو هو: الحديث الذي وقع فيه إبدال أو تقديم وتأخير في سنده أو متنه.

والمضطرب، وهو: الحديث الذي اختلف رواته على شيخ بعينه، أو من وجوه أخرى متعادلة لا يترجح بعضها على بعض. والاضطراب يكون في السند أو في المتن[1].

❁❁❁

(١) وهناك تعريفات أخرى لبعض تلك الأنواع. راجع على سبيل المثال: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للأستاذ/ أحمد شاكر ص(٣٩- ٧٣) ط. مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، وضوء القمر على نخبة الفكر لمحمد علي أحمدين ص(٥٦- ٥٧) ط. دار البصائر بالقاهرة سنة ٢٠٠٦م، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث للدكتور/ محمد أبي شهبة ص (٢٨٠- ٣١٧) ط. عالم المعرفة بجدة، بدون تاريخ.

المبحث الثاني
آراء العلماء في العمل بالحديث الضعيف

اختلف العلماء في حكم العمل بالحديث الضعيف على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقًا:

وأصحاب هذا القول يرون أن الحديث الضعيف لا يصلح للاحتجاج، ولا للعمل به مطلقًا، سواء كان في الأحكام الشرعية، أو في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، وأنه لابد للمسلم من طلب الصحيح أو الحسن من الأحاديث، فإذا لم يجد سوى الضعيف لم يعمل به؛ إذ إن الحجة لا تقوم إلا بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأحاديث الضعيفة ليست مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأخذ بها يعتبر زيادة في الدين بغير علم ولا حجة، بل إن الأخذ بها يدخل ضمن المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ** ﴾[1]، والأخذ بها أخذ بأقوال الفساق ومن لا يحسنون النقل في الدين، وذلك كله لا يجوز، وإنه خير للرجل أن يقول برأيه فيما لا نص فيه من أن ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يثبت أنه قاله؛ إذ لو أخطأ في رأيه فخطؤه منسوب إلى نفسه، أما لو أخطأ في نسبة حديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يقله فقد كذب عليه صلى الله عليه وسلم، ودخل تحت الوعيد الشديد للكاذبين عليه صلى الله عليه وسلم.

إلا إذا تعددت طرق هذا الضعيف، وارتقى إلى درجة الحسن؛ فيعمل به حينئذ باعتباره حديثًا حسنًا[2].

---

(١) سورة الإسراء: آية (٣٦).

(٢) راجع: الباعث الحثيث ص(٧٦)، وابن حنبل للشيخ محمد أبي زهرة ص(٢١٥- ٢١٦)، وأصول مذهب الإمام أحمد للدكتور/عبدالله بن عبدالمحسن التركي ص(٣٠٠- ٣٠١)، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، والإمام أحمد بن حنبل: حياته ومكانته في الفقه والحديث للدكتور/عبدالعزيز عزام ص(٢٧٣- ٢٧٤)، ط. دار البيان بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور/عبدالكريم بن عبدالله الخضير ص(٢٦١)، ط. دار المسلم بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

وممن قال بهذا القول الإمامُ يحيى بن معين، وهو ظاهر مذهب الإمامين: البخاري، ومسلم، وقول أبي حاتم[١] وأبي زرعة[٢] الرازيين، وكذا ابن أبي حاتم[٣]، وابن حزم، وأبي بكر بن العربي المالكي[٤]، والشوكاني[٥].

---

(١) هو: أبو حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي، كان من حفاظ الحديث، ولد في الري سنة (١٩٥هـ) وإليها نسبته، وتنقل في العراق والشام ومصر وبلاد الروم، وتوفي ببغداد سنة (٢٧٧هـ). من مؤلفاته: «طبقات التابعين» و«الزينة» و«تفسير القرآن العظيم». راجع ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢/٧٣- ٧٧) ط. دار الكتب العلمية- بيروت، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص(٢٥٩) ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٢) هو: أبو زرعة، عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي الرازي، الإمام الحافظ، أحد أعلام المحدثين، روى عنه مسلم وأصحاب السنن. توفي سنة (٢٦٤هـ). راجع ترجمته في: تاريخ بغداد (١٠/٣٢٦- ٣٣٦)، وطبقات الحفاظ ص(٢٥٣- ٢٥٤).

(٣) هو: أبو محمد، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي، المعروف بابن أبي حاتم، ولد سنة (٢٤٠هـ)، واصطحبه أبوه في رحلاته فأدرك الأسانيد العالية، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال ثقة حافظًا. له «الجرح والتعديل» و«التفسير» وغيرهما. توفي سنة (٣٢٧هـ). راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/٢٦٣- ٢٦٩) ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، وطبقات الحفاظ ص(٣٤٦- ٣٤٧).

(٤) هو: أبو بكر، محمد بن عبدالله بن محمد، المعروف بابن العربي، المعافري الإشبيلي المالكي، المحدث القاضي، ولد في إشبيلية سنة (٤٦٨هـ)، ورحل إلى المشرق، وكان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها مقدمًا في المعارف، بلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين. توفي سنة (٥٤٣هـ). من مؤلفاته: «العواصم من القواصم»، و«عارضة الأحوذي في شرح الترمذي»، و«أحكام القرآن»، وغيرها. راجع ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٩٦- ٢٩٧) ط. دار الثقافة- بيروت ١٩٦٨م، وسير أعلام النبلاء (١٩/١٣٠- ١٣١)، وطبقات الحفاظ ص(٤٦٨- ٤٦٩).

(٥) راجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٨/٦٥- ٦٨) ط. مكتبة المعارف بالرباط- المغرب، بدون تاريخ، وتدريب الراوي (١/٢٩٩)، ونيل الأوطار للشوكاني (١/٧٢) بتحقيق الدكتور/ نصر فريد واصل، ط. المكتبة التوفيقية بالقاهرة بدون تاريخ، وقواعد التحديث للقاسمي ص(١١٣)، وابن حنبل للشيخ أبي زهرة ص(٢١٥- ٢١٦)، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور/ نور الدين عتر ص(٢٩٣- ٢٩٤)، ط. دار الفكر- دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ/١٩٨١م، وأصول مذهب الإمام أحمد للدكتور/ التركي ص(٣٠٠- ٣٠١)، والإمام أحمد بن حنبل للدكتور/ عبدالعزيز عزام ص(٢٧٣- ٢٧٤)، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور/عبدالكريم الخضير ص(٢٦١- ٢٧٣)، وفي السنة النبوية ومصطلح الحديث لأستاذنا الدكتور/ حسين سمرة ص(٢١٠)، ط. دار الهاني بالقاهرة سنة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

ورجحه الأستاذ/ أحمد شاكر[1]، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني، والدكتور/ صبحي الصالح، وغيرهم[2].

القول الثاني: أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب دون الأحكام:

وأصحاب هذا القول يفرِّقون بين الاحتجاج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال من المستحبات والمكروهات، والترغيب والترهيب، والاحتجاج به في الأحكام والحلال والحرام، فيقبلون الأول دون الثاني.

ووجهتهم في ذلك أن الحديث الضعيف غير مقطوع بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقله، وإنما هو محتمل لكلا الوجهين، فإن كان صحيحًا في نفس الأمر فقد أُعطي حقه من العمل به، وإن كان غير صحيح لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم، ولا ضياع حق للغير[3].

كما استدلوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**مَنْ بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فأخذ به إيمانًا ورجاءً لثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك**»[4].

---

(١) هو: أبو الأشبال، أحمد محمد شاكر، من آل أبي علياء، يرفع نسبه إلى الحسين بن علي، عالم بالحديث والتفسير والفقه، مصري، مولده ووفاته في القاهرة (١٣٠٩- ١٣٧٧هـ = ١٨٩٢- ١٩٥٨م)، وأصله من جرجا بصعيد مصر، كان قاضيا إلى سنة ١٩٥١م ورئيسًا للمحكمة الشرعية. أعظم أعماله «شرح مسند الإمام أحمد»، طبع خمسة عشر جزءا منه، و«عمدة التفسير»، و«نظام الطلاق في الإسلام»، وتحقيق الرسالة للإمام الشافعي، وغير ذلك. راجع ترجمته في: الأعلام للزركلي (٢٥٣/١) ط. دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الخامسة عشرة سنة ٢٠٠٢م.

(٢) انظر: الباعث الحثيث ص(٧٦)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته للشيخ الألباني (٥٠/١، وما بعدها)، ط. المكتب الإسلامي بإشراف زهير الشاويش، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، وضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني (٤٥/١)، ط. المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، وعلوم الحديث ومصطلحه ص(٢١١- ٢١٢)، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ص(٢٧١- ٢٧٣).

(٣) انظر: قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص(٩٣) ط. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٩٧٢م، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور/ نور الدين عتر ص(٢٩٣)، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ص(٢٧٣- ٢٧٤).

(٤) رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله عن أنس مرفوعًا (١٠٣/١، رقم ٩٣) ط. المطبعة المنيرية بالقاهرة بدون تاريخ، وعزاه صاحب «كنز العمال» (٧٩١/١٥، رقم ٤٣١٣٢) ط. مؤسسة الرسالة سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م بضبط وتصحيح بكري حياني، وصفوة السقا- لأبي الشيخ والخطيب وابن النجار والديلمي عن جابر. وانظر: قواعد في علوم الحديث للتهانوي بتعليق المرحوم الشيخ عبدالفتاح أبي غدة ص(٩٣).

وهذا القول هو ما عليه جماهير العلماء من المحدثين وكثير من الفقهاء وغيرهم[١].

فعن سفيان بن عيينة[٢] أنه قال: «لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره»[٣]. وقريب منه عن سفيان الثوري[٤][٥].

وعن أبي زكريا العنبري[٦] قال: الخبر إذا ورد لم يحرِّم حلالا، ولم يحل حرامًا، ولم يوجب حكمًا، وكان في ترغيب أو ترهيب، أو تشديد أو ترخيص؛ وجب الإغماض عنه والتساهل في رواته[٧].

وقد نقل القول بالعمل بالضعيف في فضائل الأعمال أيضًا عن عبدالله بن المبارك[٨]، وعبدالرحمن بن مهدي، وابن عبدالبر، وابن قدامة[١]، وابن كثير[٢]، والعراقي[٣]، وابن حجر

---

(١) انظر: مقدمة النووي للأربعين النووية ص(٤)، ط. مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، والأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لعبدالحي اللكنوي ص(٣٦، وما بعدها) بتحقيق الأستاذ/ عبدالفتاح أبي غدة، الطبعة الثانية، القاهرة سنة ١٩٨٤م، وقواعد التحديث للقاسمي ص(١١٣)، ومنهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩٢- ٢٩٣).

(٢) هو: أبو محمد، سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي، إمام كبير من أئمة الحديث الحفاظ، أدرك كثيرًا من التابعين، وكان على دراية واسعة بالقرآن وشرح الحديث. توفي سنة (١٩٨هـ). راجع ترجمته في: تاريخ بغداد (٩/١٧٤- ١٨٤)، وطبقات الحفاظ ص(١١٩).

(٣) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية ص(٢١٢) ط. دار الكتب الحديثة بالقاهرة سنة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، بتقديم محمد الحافظ التيجاني، ومراجعة عبدالحليم محمد عبدالحليم، وعبدالرحمن حسن محمود.

(٤) هو: أبو عبدالله، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، إمام الحفاظ في زمانه، توفي سنة (١٦١هـ). راجع ترجمته في: تاريخ بغداد (٩/١٥١- ١٧٣)، وطبقات الحفاظ ص(٩٥- ٩٦).

(٥) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص(٢١٢).

(٦) هو: أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبدالله بن العنبر السلمي مولى بنى حرب، سمع أبا عبدالله البوشنجي وإبراهيم بن أبي طالب والحسين بن محمد القبانى وطائفة، روى عنه أبو علي النيسابوري، وأبو عبدالله الحاكم وغيرهما. قال فيه الحاكم: العدل الأديب المفسر الأوحد بين أقرانه. توفي سنة (٣٤٤هـ). راجع ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/٤٨٥-٤٨٦) ط. دار هجر بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٢م بتحقيق د. عبدالفتاح محمد الحلو، د. محمود محمد الطناحي.

(٧) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص(٢١٣)، وقواعد التحديث للقاسمي ص(١١٤).

(٨) هو: أبو عبدالرحمن، عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي المروزي، الحافظ الزاهد، ولد سنة (١١٨هـ)، وأفنى عمره في الأسفار حاجًا ومجاهدًا وتاجرًا، وجمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء. توفي سنة (١٨١هـ). من مؤلفاته: «كتاب في الجهاد»، و«الرقائق»، و«الزهد». راجع ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/٣٢- ٣٤)، وطبقات الحفاظ ص(١٢٣- ١٢٤).

العسقلاني[٤]، والسخاوي[٥]، وابن الهمام[٦]، وجلال الدين المحلِّي[١]، وجلال الدين السيوطي[٢]، والخطيب الشربيني[٣]، وابن النجار الفتوحي[٤]، واللكنوي[٥]، وغيرهم، ورجحه الدكتور/ نور الدين الدين عتر[٦].

=

(١) هو: موفق الدين، أبو محمد، عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، شيخ الإسلام، وأحد الأعلام، ولد سنة (٥٤١هـ)، وارتحل إلى بغداد، ثم رجع إلى دمشق، وتوفي بها سنة (٦٢٠هـ). من مؤلفاته: «المغني في شرح الخرقي»، و«البرهان في علوم القرآن»، و«الروضة» في الأصول. راجع ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١٣٣/٤- ١٤٩) مطبوع مع طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ط. دار المعرفة- بيروت، بدون تاريخ، وسير أعلام النبلاء (١٦٥/٢٢- ١٧٣).

(٢) هو: عماد الدين، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحدث الحافظ المؤرخ، ولد بالشام سنة (٧٠١هـ)، ورحل في طلب العلم، وتناقل الناس تصانيفه في حياته، وتوفي بدمشق سنة (٧٧٤هـ). من مؤلفاته: «البداية والنهاية»، و«شرح صحيح البخاري» ولم يكمله، و«طبقات الفقهاء الشافعيين»، و«تفسير القرآن العظيم»، وغيرها. راجع ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (٤٤٥/١- ٤٤٦) ط. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد- الدكن، الطبعة الثانية ١٩٧٢م بتحقيق د/محمد عبدالمعيد خان.

(٣) هو: زين الدين، عبدالرحيم بن الحسين بن أبي بكر العراقي الشافعي، الحافظ شيخ الحديث بالديار المصرية في زمانه، ولد سنة (٧٢٥هـ)، وتوفي سنة (٨٠٦هـ). راجع ترجمته في: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (٣٤/١٣) ط. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، بدون تاريخ.

(٤) هو: شهاب الدين أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المصري الشافعي، الإمام المحدث الحافظ الفقيه المؤرخ، ولد سنة (٧٧٣هـ)، كان حجة في الحديث وعلومه، له تصانيف كثيرة، منها: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» و«نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» وشرحه «نزهة النظر» و«النكت على ابن الصلاح» و«تهذيب التهذيب» وغير ذلك. توفي سنة (٨٥٢هـ). راجع ترجمته في: طبقات الحفاظ ص(٥٥٢- ٥٥٣).

(٥) هو: شمس الدين أبو الخير، محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي الأصل، القاهري المولد، الشافعي المذهب، ولد سنة (٨٣١هـ)، كان بارعًا في الفقه والعربية والقراءات والحديث والتاريخ، تتلمذ على ابن حجر ولازمه. من مؤلفاته: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، و«الضوء اللامع»، و«التاريخ المحيط» وغيرها. توفي سنة (٩٠٢هـ). راجع ترجمته في: شذرات الذهب لابن العماد (٢٣/١٠- ٢٥) ط. دار ابن كثير- دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط.

(٦) هو: كمال الدين، محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد السيواسي الإسكندري القاهري الحنفي، المعروف بابن الهمام، الإمام العلامة، أحد أعلام الحنفية الكبار، ولد سنة (٧٩٠هـ)، وتوفي سنة (٨٦١هـ). من أشهر كتبه: «فتح القدير للعاجز الفقير» في الفقه الحنفي، و«التحرير» في الأصول. راجع ترجمته في: شذرات =

=

الذهب (٩/٤٣٧-٤٣٩).

(١) هو: جلال الدين، محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي المصري الشافعي، الإمام الفقيه المفسر الأصولي، ولد سنة (٧٩١هـ)، وبرع في الفنون فقهًا وكلامًا وأصولا ونحوًا ومنطقًا وغيرها. توفي سنة (٨٦٤هـ). له: «شرح منهاج الطالبين» للنووي، و«شرح الشمسية» في المنطق، و«شرح جمع الجوامع»، ونصف «تفسير الجلالين» المشهور، وغيرها. راجع ترجمته في: شذرات الذهب (٩/٤٤٧-٤٤٨).

(٢) هو: جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، الإمام صاحب الفنون والمؤلفات العديدة، منها: تدريب الراوي، والإتقان في علوم القرآن، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج. توفي سنة (٩١١هـ). راجع ترجمته في: شذرات الذهب (١٠/٧٤-٧٩).

(٣) هو: شمس الدين محمد بن محمد الشربيني القاهري الشافعي الخطيب، أخذ عن عميرة والشهاب الرملي وغيرهما، كان فقيها إماما صالحا، له مغني المحتاج في شرح المنهاج للنووي. توفي سنة (٩٧٧هـ). راجع ترجمته في: شذرات الذهب (١٠/٥٦١-٥٦٢).

(٤) هو: تقي الدين محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفُتوحي، المعروف بابن النجار، قاضي القضاة وعلامة الحنابلة وشيخهم في عصره، صاحب منتهى الإرادات الذي صار عمدة الحنابلة حتى الآن، وكان ديِّنًا ذا علم وأدب. توفي سنة (٩٧٢هـ). راجع ترجمته في: السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن حميد النجدي ص(٣٤٧-٣٥٠) ط. مكتبة الإمام أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

(٥) هو: أبو الحسنات محمد عبدالحي بن محمد عبدالحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، عالم بالحديث والتراجم من فقهاء الحنفية. من مؤلفاته: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، والتعليق الممجد على موطأ الإمام محمد، والفوائد البهية في تراجم الحنفية. ولد سنة (١٢٦٤هـ) وتوفي سنة (١٣٠٤هـ). راجع ترجمته في: الأعلام (٦/١٨٧).

(٦) انظر: جامع بيان العلم وفضله (١/١٠٣)، والمغني لابن قدامة (٢/٥٥٢) ط. السعودية (مصورة عن طبعة هجر) سنة ١٩٩٩م، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/٢٩١)، ط. مكتبة مصر بالفجالة سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، في تفسير قوله تعالى: ﴿ **قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ** ﴾ [النور: آية (٣٠)]، وشرح الجلال المحلي على المنهاج للنووي مع حاشية القليوبي (١/٥٦)، ط. دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي) بدون تاريخ، وتدريب الراوي (١/٢٩٨)، ومغني المحتاج للخطيب الشربيني (١/٢٣١) ط. مصطفى الحلبي بالقاهرة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٢/٥٦٩) ط. مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص(٩٢)، والأجوبة الفاضلة للكنوي ص(٣٦- ٥٣)، وقواعد التحديث للقاسمي ص(١١٣)، وابن حنبل ص(٢١٦- ٢١٧)، ومنهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩٤)، وأصول مذهب الإمام أحمد ص(٣٠١)، والإمام أحمد بن حنبل للدكتور/ عزام ص(٢٧٤- ٢٧٥)، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ص(٢٧٨- ٢٨٧)، وأصول الوصول للمرحوم الشيخ/ محمد زكي الدين إبراهيم ص(٣٦٣- ٣٦٤)، ط. سلسلة منشورات العشيرة المحمدية، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ووظيفة الحديث الضعيف في الإسلام له أيضًا ص(١٠- ١٣، ١٦- ١٨)، مطبوعات العشيرة المحمدية، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، وفي السنة النبوية ومصطلح الحديث لأستاذنا =

وقد حُكِيَ الاتفاقُ عليه، حكاه النووي[1][2]، وكذا حكاه الشيخ علي القاري[3]، وابن حجر الهيتمي[4][5].

وهذا القول هو أحد الروايات عن الإمام أحمد؛ فقد روي عنه أنه قال: «إذا رَوَيْنَا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام شدَّدْنا في الأسانيد، وإذا رَوَيْنَا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد»[6].

ونقل عنه أنه قال: «إذا جاء الحلال والحرام أردنا أقوامًا هكذا»- وقبض كفيه وأقام إبهاميه[7].

=

الدكتور/ حسين سمرة ص(٢١١).

(١) هو: محيي الدين، أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني النووي الدمشقي، أحد الشيخين في المذهب الشافعي، وأحد كبار المحدثين، ومؤرخ، ولغوي، وصاحب فنون، وكان عالي الهمة. ولد سنة (٦٣١هـ)، وتوفي سنة (٦٧٦هـ). له مؤلفات كثيرة، منها: «المجموع شرح المهذب»، و«شرح صحيح مسلم»، و«تهذيب الأسماء واللغات»، و«منهاج الطالبين»، و«روضة الطالبين»، وغيرها. راجع ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٨/٣٩٥- ٤٠٠)، وطبقات الحفاظ ص(٥١٣- ٥١٤).

(٢) انظر: مقدمة النووي للأربعين النووية ص(٤).

(٣) هو: الملا نور الدين علي بن سلطان محمد الهاروي القاري، فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره. من مؤلفاته: تفسير القرآن، والفصول المهمة في الفقه، وشرح مشكاة المصابيح، وشرح مشكلات الموطأ، وشرح الأربعين النووية، وغيرها. توفي سنة (١٠١٤هـ). راجع ترجمته في: الأعلام (٥/١٢-١٣).

(٤) هو: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، كان إمامًا علامة فقيهًا مفسرًا محدثًا نحويًّا صاحب فنون. من مؤلفاته: تحفة المحتاج شرح المنهاج، وشرح المشكاة، وشرح الأربعين النووية، والإيعاب شرح العباب، وغيرها. ولد سنة (٩٠٩هـ) وتوفي سنة (٩٧٣هـ). راجع ترجمته في: شذرات الذهب (١٠/٥٤١-٥٤٣).

(٥) انظر: الأجوبة الفاضلة للكنوي ص(٣٧)، ومنهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩٣).

(٦) انظر: الكفاية في علم الرواية ص(٢١٣)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٤٢٥) ط. دار المعرفة- بيروت، بدون تاريخ، وأصول الفقه لابن مفلح (٢/٥٥٩) ط. مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م بتحقيق الدكتور/ فهد بن محمد السدحان، والآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٤٢٤) ط. مؤسسة الرسالة- بيروت بتحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، والتحبير شرح التحرير للمرداوي (٤/١٩٤٥) ط. مكتبة الرشد بالرياض الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، وشرح الكوكب المنير (٢/٥٦٩).

(٧) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٢/٥٥٩)، والآداب الشرعية له (٢/٤٢٤)، والتحبير (٤/١٩٥١).

وقال الخلال[١]: أخبرني الميموني[٢] قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها، حتى يجيء شيء فيه حكم»[٣].

وفي الجامع الكبير للقاضي أبي يعلى[٤]: أن الحديث الضعيف لا يحتج به في المآثم[٥].

وروي عن الإمام أحمد أنه استحب الاجتماع ليلة العيد في رواية، استنادًا لحديث ضعيف؛ مما يدل على جواز العمل به، ولو كان شعارًا[٦].

---

(١) هو: أبو بكر، أحمد بن محمد بن هارون الخلال البغدادي، أول الطبقة الثانية من فقهاء الحنابلة، تتلمذ على أبناء الإمام أحمد وكبار تلاميذه كالمروذي والحربي والميموني والكوسج وغيرهم. جمع مسائل الإمام أحمد ودونها ورتبها ورحل لذلك إلى الآفاق، وصنف الكتب، كالجامع لعلوم الإمام أحمد، والسنة والعلل وغيرها. توفي سنة (٣١١هـ). راجع ترجمته في: طبقات الحنابلة (١٢/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٩٧/١٤)، وطبقات الحفاظ ص(٣٣١)، وراجع دراسة مستفيضة عنه مع دراسة اختياراته الفقهية في كتابي «أبو بكر الخلال وأثره في الفقه الحنبلي» ط. دار البشائر الإسلامية- بيروت سنة ٢٠١٣م.

(٢) هو: أبو الحسن، عبدالملك بن عبدالحميد بن مهران الميموني الرقي، من كبار تلاميذ أحمد، روى عنه مسائل كبارا. ولد سنة (١٨١هـ)، وتوفي سنة (٢٧٤هـ). راجع ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢١٢/١- ٢١٦)، وسير أعلام النبلاء (٨٩/١٣- ٩٠)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٦٠٣/٢- ٦٠٤) ط. دار الكتب العلمية- بيروت بدون تاريخ، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي (٢٦٩/١- ٢٧١) بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، ورياض عبدالحميد مراد، ط. دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

(٣) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص(٢١٣).

(٤) هو: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، كان عالم زمانه وفريد عصره وشيخ الحنابلة في وقته، له في الأصول والفروع القدم العالي. سمع الحسن بن حامد وغيره. ولاه القائم العباسي قضاء دار الخلافة والحريم وحران وحلوان. له: «العدة في أصول الفقه»، و«كتاب الروايتين والوجهين»، و«الأحكام السلطانية»، و«شرح الخرقي»، و«الجامع الصغير»، و«أحكام القرآن»، وغير ذلك. ولد سنة (٣٨٠هـ)، وتوفي سنة (٤٥٨هـ). راجع ترجمته في: طبقات الحنابلة (١٩٣/٢- ٢٣٠).

(٥) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٥٥٩/٢)، والآداب الشرعية (٤٢٥/٢)، وتحرير المنقول للمرداوي ص(١٨٥) بتحقيقي بالاشتراك مع عبدالله هاشم، ط. دار البصائر بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٨م، والتحبير للمرداوي أيضًا (١٩٥١/٤)، وشرح الكوكب المنير (٥٧٣/٢)، والمدخل لابن بدران ص(٢١٣).

(٦) الشعار: يعني الشعيرة، واحدة الشعائر، وهي كل ما جعل عَلَمًا على طاعة. انظر: الكليات «معجم في المصطلحات والفروق اللغوية» لأبي البقاء أيوب بن موسى الكَفَوي الحسيني الحنفي (المتوفى سنة ١٠٩٤هـ) ص(٥٢٣)، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م بتحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ** ﴾ [البقرة: (١٥٨)]، وقال سبحانه: ﴿ **وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ** ﴾ [الحج: (٣٢)].

وفي «المغني» في صلاة التسبيح: أن الفضائل لا يشترط لها صحة الخبر. واستحبها جماعة لا ليلة العيد؛ فيدل على التفرقة بين الشعار وغيره[١].

وقد روي عن الإمام أحمد رواية أخرى: أنه لا يعمل بالضعيف في الفضائل؛ ولهذا لم يستحب صلاة التسبيح- في رواية- لضعف خبرها عنده، مع أنه خبر مشهور عمل به وصححه غير واحد من الأئمة. ولم يستحب أيضًا التيمم بضربتين على الصحيح عنه، مع أن فيه أخبارًا وآثارًا، وغير ذلك من مسائل الفروع؛ مما يدل أنه لا يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل.

وقيل: لا يعمل به فيما فيه شِعَار[٢]. قال ابن مفلح: «ويحتمل أن يقال: يحمل الأول على عدم الشعار، وإنما ترك العمل بالثاني لما فيه من الشعار، وهو معنى مناسب، والله أعلم»[٣].

لكن **المشهور** عنه أنه يعمل بالضعيف بالفضائل، وهو الذي نقله كافة الأصحاب، وقطع به المرداوي[٤] وابن النجار وغيرهما من محققي المذهب[٥].

أما **ابن تيمية** فإنه يأخذ بالحديث الضعيف في الترغيب والترهيب، لا في إثبات مستحب وغيره[٦] على اعتبار أن الاستحباب من الأحكام الشرعية، والحديث الضعيف لا ينهض حجة على أي حكم شرعي، حتى ولو كان بالاستحباب.

---

(١) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٥٦٧/٢)، وشرح الكوكب المنير (٥٦٩/٢).

(٢) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٥٦٦/٢- ٥٦٧)، والآداب الشرعية (٤٢٧/٢- ٤٢٨)، والتحبير شرح التحرير (١٩٤٥/٤- ١٩٤٧)، وشرح الكوكب المنير (٥٦٩/٢- ٥٧٠)، وأصول مذهب الإمام أحمد ص(٣١٠).

(٣) الآداب الشرعية (٤٢٨/٢)، ونقلها عنه المرداوي في التحبير (١٩٤٧/٤).

(٤) هو: علاء الدين أبو الحسن، علي بن سليمان المرداوي السعدي الحنبلي، العلامة المحقق شيخ المذهب وإمامه ومصححه ومنقحه، تفقه على ابن قندس. له: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» من كتب الإسلام وعمدة المذهب، ذكر فيه الروايات والأوجه وما عليه المذهب، وله أيضا: «التنقيح المشبع في تحرير المقنع»، وهو مختصر الإنصاف، و«تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول»، وغير ذلك. ولد سنة (٨١٧هـ)، وتوفي سنة (٨٨٥هـ). راجع ترجمته في: شذرات الذهب لابن العماد (٥١٠/٩-٥١١)، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ص(٢٩٦- ٢٩٩)، وراجع ترجمة مستفيضة له في مقدمة تحقيقي لكتابه «تحرير المنقول».

(٥) انظر: تحرير المنقول للمرداوي ص(١٨٥)، والتحبير شرح التحرير للمرداوي أيضًا (١٩٤٤/٤- ١٩٤٥)، وشرح الكوكب المنير (٥٦٩/٢)، والمدخل لابن بدران ص(٢١٣).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٦٥/١٨- ٦٨)، وانظر كذلك: تحرير المنقول للمرداوي ص(١٨٥)، والتحبير له (١٩٤٧/٤- ١٩٤٨)، وشرح الكوكب المنير (٥٧١/٢)، والمدخل لابن بدران ص(٢١٣).

قال- يعني ابن تيمية: «العمل به بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب، أو تخاف ذلك العقاب، ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات، وكلمات السلف والعلماء، ووقائع العالم ونحو ذلك مما لا يجوز إثبات حكم شرعي به، لا استحباب ولا غيره، لكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب فيما عُلم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع؛ فإن ذلك ينفع ولا يضر، وسواء كان في نفس الأمر حقًّا أو باطلًا»[(١)].

وقال أيضًا: «والعمل بالضعاف إنما يسوغ في عمل قد علم أنه مشروع في الجملة، فإذا رُغِّب في بعض أنواعه بحديث ضعيف عُمِلَ به، أما إثبات سنة فلا»[(٢)].

وقد ذكر **ابن حجر** أن هناك شروطًا للعمل بالضعيف في فضائل الأعمال[(٣)]، وهي:

١- أن يكون ضعفه غير شديد، وشديد الضعف- كما قال ابن عابدين[(٤)] نقلا عن ابن حجر[(٥)]- هو الذي لا يخلو طريق من طرقه عن كذاب أو متهم بالكذب.

٢- أن يكون مندرجًا تحت أصل عام معمول به.

٣- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته؛ لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يتحقق من نسبته إليه، بل يعتقد الاحتياط.

وكما يقول الدكتور/ نور الدين عتر: «وفي رأيي أن الناظر في شروط العمل بالحديث الضعيف يجد فيها ما ينفي الزعم بأنه إثبات شرع جديد، وذلك أنهم اشترطوا أن يكون مضمونُه

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦٦/١٨)، وانظر أيضًا: الآداب الشرعية (٤٢٨/٢)، والتحبير للمرداوي (١٩٤٨/٤)، وشرح الكوكب المنير (٥٧١/٢)، وذكره ابن مفلح أيضًا في أصوله (٥٦٧/٢) مختصرًا.

(٢) انظر: الآداب الشرعية (٤٢٩/٢)، والتحبير (١٩٤٨/٤)، وشرح الكوكب المنير (٥٧١/٢).

(٣) انظر: تدريب الراوي (٢٩٨/١- ٢٩٩)، وحاشية القليوبي على شرح الجلال المحلي على المنهاج (٥٦/١)، وقواعد في علوم الحديث ص(٩٤)، والأجوبة الفاضلة ص(٤٠- ٤٤)، وقواعد التحديث للقاسمي ص(١١٦)، والباعث الحثيث ص(٧٦)، ومنهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩٣)، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ص(٢٧٥- ٢٧٦).

(٤) هو: محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين الدمشقي، فقيه الشام وإمام الحنفية في عصره. من مؤلفاته: رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ونسمات الأسحار على شرح المنار، وغيرها. ولد سنة (١١٩٨هـ)، وتوفي سنة (١٢٥٢هـ). راجع ترجمته في: الأعلام (٤٢/٦).

(٥) انظر: حاشية ابن عابدين على الدر المختار (١٢٨/١) ط. دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

مندرجًا تحت أصل شرعي عام من أصول الشريعة الثابتة، فأصل المشروعية ثابت بالأصل الشرعي العام، وجاء هذا الخبر الضعيف موافقًا له»[1].

القول الثالث: العمل بالضعيف مطلقًا إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه:

وأصحاب هذا القول يأخذون بالضعيف ويعملون به مطلقًا، سواء كان في الحلال والحرام، أو في الفضائل والترغيب والترهيب، وغيرها، ولكن شريطة ألا يكون في الباب شيء يدفعه، ومع مراعاة الشروط السابق ذكرها.

وذلك أن الحديث الضعيف- كما سبق- محتمل لِأَنْ يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله، فلما لم يعارضه شيءٌ قَوِيَ احتمالُ الصحة فيه؛ فيعمل به.

قالوا: فالأخذ به خير من آراء الرجال؛ إذ إنه يحتمل كونه قولًا للنبي صلى الله عليه وسلم، أما آراء الرجال فليس لها مثل هذا الاحتمال[2].

وممن ذهب إلى هذا القول الإمام أبو حنيفة، ومالك، والشافعي؛ فقد كانوا يقدِّمون الحديث الضعيف على القياس[3].

وقد نقل الزركشي[4] وابن حزم وغيرهما عن أبي حنيفة أنه كان يقدم الضعيف على الرأي[5].

وقال ابن حزم: «الحنفيون مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من القياس والرأي»[6]. وكذا قال ابن القيم[7]، قال: «وعلى ذلك بنى مذهبه»[1].

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩٤).

(٢) انظر: الأجوبة الفاضلة ص(٤٦- ٤٧)، وقواعد التحديث للقاسمي ص(١١٣)، ومنهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩١)، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ص(٢٥٠)، والإمام أحمد بن حنبل للدكتور/عزام ص(٢٧٦- ٢٧٧).

(٣) راجع: المدخل لابن بدران ص(١١٧- ١١٩)، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ص(٢٥١- ٢٥٤).

(٤) هو: بدر الدين، أبو عبدالله، محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي المصري الشافعي، الإمام الفقيه الأصولي، أحد أعلام المصنفين، ولد سنة (٧٤٥هـ)، وتوفي سنة (٧٩٤هـ). له: «البحر المحيط» في الأصول، و«المنثور في القواعد»، و«البرهان في علوم القرآن»، و«خادم الشرح والروضة»، و«شرح جمع الجوامع». راجع ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/١٦٧- ١٦٨) ط. عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، بتحقيق د. الحافظ عبدالعليم خان، وشذرات الذهب (٨/٥٧٢-٥٧٣).

(٥) انظر: أصول الوصول للشيخ/محمد زكي إبراهيم ص(٣٦٤)، ووظيفة الحديث الضعيف في الإسلام له ص(١٢).

(٦) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم ص(٦٨) بتصرف يسير، ط. مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م بتحقيق سعيد الأفغاني.

(٧) هو: شمس الدين، أبو عبدالله، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، الزرعي الدمشقي، المعروف بابن قيم =

وقال ابن حزم أيضًا: «وقال أبو حنيفة: الخبر المرسل والضعيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من القياس، ولا يحل القياس مع وجوده»[٢].

وقال العلامة علي القاري في «المرقاة»: «إن مذهبهم القوي تقديم الحديث الضعيف على القياس المجرَّد الذي يحتمل التزييف»[٣].

وذهب إلى ذلك أيضًا أبو داود السجستاني[٤] صاحب «السنن»، فقد كان يخرِّج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال[٥].

ونقل عن النسائي[٦] أنه كان يخرِّج عن كل مَنْ لم يُجمَع على تركه[٧].

=

الجوزية، مولده في دمشق سنة (٦٩١هـ)، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، وكان حسن الخلق، محبوبًا عند الناس. توفي سنة (٧٥١هـ). وله تصانيف كثيرة، منها: «إعلام الموقعين»، و«الطرق الحكمية في السياسة الشرعية»، و«شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، وغيرها. راجع ترجمته في: الدرر الكامنة (١٣٧/٥- ١٤٠)، والنجوم الزاهرة (٢٤٩/١٠)، وشذرات الذهب (٢٨٧/٨-٢٩١).

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (٧٧/١) ط. دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٣٦٨/٧)، ط. دار الحديث بالقاهرة، بدون تاريخ.

(٣) انظر: قواعد في علوم الحديث ص(٩٦).

(٤) هو: أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، صاحب السنن، ولد سنة (٢٠٣هـ)، وتوفي سنة (٢٧٥هـ). راجع ترجمته في: تاريخ بغداد (٥٦/٩-٦٠)، وطبقات الحنابلة (١٥٩/١-١٦٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٣- ٢٢١).

(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص(٥٣- ٥٤) مطبوعة مع شرحها التقييد والإيضاح للعراقي بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط. مكتبة ابن تيمية بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، وتدريب الراوي (٢٩٩/١)، وقواعد في علوم الحديث ص(٩٦- ٩٧)، والأجوبة الفاضلة ص(٥١)، وقواعد التحديث للقاسمي ص(١١٣، ١١٧)، ومنهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩٢)، وانظر كذلك: أصول الوصول للشيخ/ محمد زكي إبراهيم ص(٣٦٤)، ووظيفة الحديث الضعيف في الإسلام له أيضًا ص(١٢)، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ص(٢٥٨- ٢٥٩)، والإمام أحمد بن حنبل للدكتور/ عزام ص(٢٧٦)، وفي السنة النبوية ومصطلح الحديث ص(٢١٠- ٢١١).

(٦) هو: أبو عبدالرحمن، أحمد بن شعيب النسائي، صاحب السنن، كان إمامًا حافظًا خبيرًا بالعلل. توفي سنة (٣٠٣هـ). راجع ترجمته في: طبقات الحفاظ ص(٣٠٦)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٣٢/١- ٣٣) ط. دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(٧) انظر: قواعد في علوم الحديث ص(٩٦)، وقواعد التحديث للقاسمي ص(١١٧)، ومنهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩١- ٢٩٢).

وقال السيوطي: «ويعمل بالضعيف أيضًا في الأحكام إذا كان فيه احتياط»[١].

وهو **مذهب الإمام أحمد في الرواية المشهورة** عنه[٢]، وهو الأصل الرابع من أصول مذهبه- كما عدَّه ابنُ القيم، قال: «الأصل الرابع الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه»[٣].

وقد نقل أصوليو الحنابلة عنه أنه كان يعمل بالحديث الضعيف، قالوا: وقد أطلق القول بالأخذ بالحديث الضعيف[٤].

وهو مقدَّم عنده على القياس والرأي، قال عبدالله بن أحمد[٥]: سمعت أبي يقول: «الحديث الضعيف أحب إليَّ من الرأي»[٦].

---

(١) تدريب الراوي (٢٩٩/١).

(٢) انظر: الواضح في أصول الفقه لابن عقيل (٢٠/٥) ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م بتحقيق الدكتور/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وتدريب الراوي (٢٩٩/١)، وقواعد في علوم الحديث ص(٩٧)، والمنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة للدكتور/ عبدالملك بن دهيش ص(٢٠٥-٢٠٦) ط. دار خضر- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

ولذلك فما قاله أستاذنا الدكتور/ حسين سمرة من أن مذهب أحمد على التحقيق هو العمل بالضعيف في الفضائل والآداب دون الأحكام (انظر: في السنة النبوية ومصطلح الحديث ص٢١١) لا أتفق معه فيه؛ لأن العمل بالضعيف مطلقًا في الفضائل وغيرها هو مذهب أحمد الذي حكاه عنه أصحابه، وهو الأصل الرابع من أصول مذهبه كما عده ابن القيم، ومن المعروف أنه كان يقدِّم الحديث الضعيف على آراء الرجال، فيعمل به على سبيل الاحتياط، وما ذكره بعض الأصحاب من أنه كان يعمل به في الفضائل لا يعني أنه لا يعمل به في الأحكام، وإنما حكى كلٌّ ما علمه عن الإمام، وكلاهما مصيب، لكن بعضهم علم ما لم يعلمه البعض الآخر فذكره؛ فلا تعارض.

(٣) إعلام الموقعين (٣٨/١).

(٤) انظر: العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (٩٣٨/٣) الطبعة الثالثة بتحقيق د/ أحمد المباركي سنة ١٩٩٣م، والواضح في أصول الفقه (٢٠/٥)، وأصول الفقه لابن مفلح (٥٦٣/٢)، والتحبير شرح التحرير (١٩٥٢/٤- ١٩٥٣)، وشرح الكوكب المنير (٥٧١/٢).

(٥) هو: عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل، ولد سنة (٢١٣هـ)، وروى عن أبيه شيئًا كثيرًا، من جملته المسند، ولم يكن أحد أروى عن أبيه منه. ومسائله عن أبيه مطبوعة مشهورة. توفي سنة (٢٩٠هـ). راجع ترجمته في: تاريخ بغداد (٣٨٢/٩-٣٨٤)، وطبقات الحنابلة (١٨٠/١-١٨٨)، وسير أعلام النبلاء (٥١٦/١٣-٥٢٦)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لبرهان الدين بن مفلح (٥/٢-٨) ط. مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م بتحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين.

(٦) إعلام الموقعين (٧٧/١).

فالحديث الضعيف أصل من أصول أحمد التي كان يأخذ بها، ويبني عليها فتاويه؛ ما دام أنه لا يجد في المسألة ما يعارضه مما هو أقوى منه، وقد أُثِر عنه أنه قال في ذلك لابنه عبدالله: «قصدتُ في المسند الحديثَ المشهور، وتركتُ الناسَ تحت ستر الله تعالى، ولو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أروِ من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه»[(١)]. وقال في رواية عبدالله: «طريقتي: لستُ أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه»[(٢)].

وذكر الخلال في باب التيمم من «جامعه» في حديث عمرو بن بُجدان[(٣)] عن أبي ذر[(٤)] مرفوعًا: «**الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ المُسْلِمِ**»[(٥)] أن أحمد لم يمل إليه؛ لأنه لم يعرف عمرو بن بُجدان، قال: «ولو كان عند أبي عبدالله صحيحًا لقال به، ولكنه كان مذهبه إذا ضعف إسناد

---

(١) ذكره الحافظ أبو موسى المديني في «خصائص المسند» ص(١١)، ط. مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة، ضمن مجموع بعنوان «طلائع المسند»، بتحقيق الأستاذ المرحوم/ أحمد شاكر، وذكره أيضًا الشيخ محمد أبو زهرة في تاريخ المذاهب الإسلامية ص(٥١٢) ط. دار الفكر العربي بالقاهرة سنة ١٩٩٦م.

(٢) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (٥٦٦/٢)، والتحبير شرح التحرير (١٩٥٥/٤)، وشرح الكوكب المنير (٥٧٣/٢).

(٣) هو: عمرو بن بُجدان العامري البصري، من كبار التابعين، روى عن أبي ذر الغفاري وعمرو بن أخطب، وعنه أبو قلابة. ذكره ابن حبان في الثقات ووثقه العجلي، وقال أحمد: لا نعرفه، وكذا ابن القطان، وقال الذهبي: مجهول الحال. راجع ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٢٢/٦) ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَن)، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (٢٩٩/٥-٣٠٠) ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م بتحقيق علي معوض، وعادل عبدالموجود، وتهذيب التهذيب (٨/ ٧).

(٤) هو: أبو ذر جُندُب بن جنادة الغفاري، الصحابي الجليل، كان من أول من أسلم ثم رجع إلى قومه وعاد إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد الخندق، ورحل إلى الشام بعد وفاة الصديق، ومات بالربذة سنة (٣٢هـ) وكان متواضعًا زاهدًا رضي الله عنه. راجع ترجمته في: الاستيعاب لابن عبدالبر (٢٥٢/١-٢٥٦) ط. دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ بتحقيق علي محمد البجاوي.

(٥) رواه أبو داود في الطهارة، باب الجنب يتيمم، رقم (٣٣٢) ط. دار الفكر بتحقيق محيي الدين عبدالحميد، والترمذي في الطهارة، باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، رقم (١٢٤) ط. المكتبة الثقافية- بيروت بتحقيق أحمد شاكر، والنسائي في الطهارة، باب الصلوات بتيمم واحد، رقم (٣٢٢) ط. مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الثانية ١٩٨٦م بتحقيق عبدالفتاح أبي غدة، وأحمد (١٥٥/٥، ١٨٠) ط. مؤسسة قرطبة بالقاهرة. قال الترمذي: حسن صحيح.

الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مال إلى قول أصحابه، وإذا ضعف إسناد الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن له معارض قال به، فهذا كان مذهبه»[١].

وقال أيضًا في حديث ابن عباس في كفارة وطء الحائض: «كأنه- يعني الإمام أحمد- أحب أن لا يترك الحديث وإن كان مضطربًا؛ لأن مذهبه في الأحاديث إذا كانت مضطربة ولم يكن لها مخالف قال بها»[٢].

وقد ذكر الحنابلة أمثلة عديدة لأخذ الإمام أحمد بأحاديث ضعيفة مع تصريحه بضعفها عنده، وقوله فيها: ليس بصحيح، ولكن العمل عليه[٣].

كما ذكر الإمام أحمد جماعة ممن يروي عنهم مع كونهم ضعفاء عنده، منهم عمرو بن حكام[٤]، وعلي بن الجعد[٥]، وإسحاق بن أبي إسرائيل[٦]، وعبدالله بن لهيعة[١]، وجابر الجعفي[٢]، وأبو بكر بن أبي مريم[٣][٤].

---

(١) انظر: الآداب الشرعية (٤٢٩/٢)، وانظر أيضًا: أصول الفقه لابن مفلح (٥٦٠/٢)، وتحرير المنقول للمرداوي ص(١٨٥)، والتحبير (١٩٥١/٤- ١٩٥٢)، وشرح الكوكب المنير (٥٧٣/٢)، والمدخل لابن بدران ص(٢١٣).

(٢) انظر: الآداب الشرعية (٤٣٠/٢)، وأصول الفقه لابن مفلح (٥٦٠/٢)، وتحرير المنقول ص(١٨٥)، والتحبير (١٩٥٢/٤)، وشرح الكوكب المنير (٥٧٣/٢)، والمدخل لابن بدران ص(٢١٣).

(٣) انظر لهذه الأمثلة: العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (٩٣٨/٣- ٩٤٠)، والواضح في أصول الفقه (٢٠/٥- ٢١)، وأصول الفقه لابن مفلح (٥٦٣/٢- ٥٦٥)، والتحبير شرح التحرير (١٩٥٣/٤- ١٩٥٤).

(٤) هو: أبو عثمان، عمرو بن حكام الأزدي البصري، روى عن شعبة، ضعفه ابن المديني وغيره، وقال أحمد: ترك حديثه. انظر: الجرح والتعديل (٢٢٧/٦)، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١٣٦/٥- ١٣٧) بتحقيق د. سهيل زكار ويحيى مختار غزاوي، ط. دار الفكر- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢٢٥/٢) بتحقيق عبدالله القاضي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢٦٦/٣- ٢٦٧) بتحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(٥) هو: أبو الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، روى عنه البخاري وأبو داود وابن معين، ومسلم في غير الصحيح، وغيرهم. وسبب تضعيف الإمام أحمد له أنه بلغه أنه كان يقع في بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. توفي سنة (٢٣٠هـ). انظر: ميزان الاعتدال (١٤٣/٥- ١٤٤)، وتهذيب التهذيب (٢٥٦/٧- ٢٥٧).

(٦) هو: أبو يعقوب إسحاق بن أبي إسرائيل المروزي، روى عن حماد بن زيد وكثير بن عبدالله وغيرهما، وعنه أبو داود والبغوي وهارون الحمال والبخاري في الأدب وغيرهم. وثقه ابن معين والدارقطني والبغوي، وكان أحمد سيئ الرأي فيه. توفي سنة (٢٤٥هـ)، وقيل: (٢٤٦هـ). راجع ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٩٥/١- ١٩٦)، وطبقات =

والحديث الضعيف الذي يعمل به هؤلاء الفقهاء في الأحكام وغيرها هو الذي لا يكون ضعفه شديدًا، وإلا فشديد الضعف والمتروك والموضوع مُجمع على تركه[٥].

غير أن ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم- وتبعهما على ذلك ابن بدران[٦] وغيره- قد اعتبرا أن المقصود بالحديث الضعيف الذي يعمل به أحمد، ويعتبره الأصل الرابع من أصوله، ويقدمه على القياس هو الحديث الحسن، أو صورة من صوره.

قال ابن القيم: «وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسِّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف.

=

الحفاظ ص(٢١٣).

(١) هو: أبو عبدالرحمن، عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري، كان ثقة، ثم اختلط بعد احتراق كتبه، وبعضهم ضعفه بإطلاق. قال ابن معين: ليس حديثه بذلك القوي، وضعفه النسائي. توفي سنة (١٧٤هـ). راجع ترجمته في: الجرح والتعديل (٥/١٤٥- ١٤٧)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/١٣٦- ١٣٧)، وميزان الاعتدال (٤/١٦٦- ١٧٤)، وتقريب التهذيب ص(٣١٩) بتحقيق محمد عوامة، ط. دار الرشيد- سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٢) هو: جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، تركه النسائي وغيره، وقال ابن معين: لا يكتب حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال أحمد: لم يُتكلم في جابر في حديثه؛ إنما تكلم فيه لرأيه، قال أبو داود: وليس عنده- يعني أحمد- بالقوي في حديثه. توفي سنة (١٢٨هـ). انظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/١٦٤)، وتهذيب التهذيب (٢/٤١- ٤٤).

(٣) هو: أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني الحمصي. اسمه: بكير، وقيل: عبدالسلام. قال أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: رديء الحفظ، ساقط الاحتجاج به إذا انفرد. توفي سنة (١٥٦هـ). راجع ترجمته في: الكامل لابن عدي (٢/٣٦- ٣٩)، والمجروحين لابن حبان (٣/١٤٦- ١٤٧)، ط. دار الوعي- حلب بتحقيق محمود إبراهيم زايد، بدون تاريخ، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/١٥٢)، وتهذيب التهذيب (١٢/٣٣).

(٤) انظر: العدة في أصول الفقه (٣/٩٤١- ٩٤٣)، والواضح في أصول الفقه (٥/٢٢- ٢٣)، وأصول ابن مفلح (٢/٥٥٧- ٥٥٨)، والتحبير (٤/١٩٤٨- ١٩٤٩)، وشرح الكوكب المنير (٢/٥٧١- ٥٧٢).

(٥) انظر: قواعد في علوم الحديث ص(٩٧)، ومنهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩١).

(٦) هو: عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن عبدالرحيم بن محمد بدران الدمشقي الحنبلي، فقيه أصولي متين، له معرفة بالأدب والتاريخ. من مؤلفاته: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، وشرح روضة الناظر، وتهذيب تاريخ ابن عساكر، وغيرها. توفي سنة (١٣٤٦هـ/١٩٢٧م). راجع ترجمته في: الأعلام (٤/٣٧).

وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثرًا يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعًا على خلافه كان العملُ به عنده أولى من القياس»[1].

❁❁❁

(١) إعلام الموقعين (٣٨/١)، ونقله عنه ابن بدران في المدخل ص(١١٦)، وانظر أيضًا: قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص(٩٩- ١٠٠)، وممن جرى على ذلك أيضًا الدكتور/ عبدالله التركي في أصول مذهب الإمام أحمد ص(٣٠٤، ٣١١)، والدكتور/ عبدالملك بن دهيش في المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ص(٢٠٤).

المبحث الثالث

المناقشة والترجيح

وهذا الكلام الذي قاله ابن تيمية وابن القيم ومن تبعهما فيما أرى غير مقبول؛ وذلك أن الحديث الحسن حجة بنفسه؛ لأنه ملحق بالصحيح، ومقدَّم عند أحمد على أقوال الصحابة، فهو داخل عنده في الأصل الأول من أصول مذهبه، وهو النصوص؛ إذ ليس من المعقول ولا المقبول أن يقدم أحمد أقوال الصحابة على الحديث الحسن.

أما الضعيف الذي يقصده فهو ما لم يرقَ إلى درجة الصحيح ولا الحسن؛ ولذلك فهو مؤخر عنده عن أقوال الصحابة.

والذي جرَّهم إلى هذا التأويل هو ما قاله ابن تيمية : من أن الترمذي[1] هو أول من قسَّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، وأن العلماء قبله لم يعرفوا الحديث الحسن، وإنما كانت الأحاديث عندهم صحيح وضعيف فقط[2]، قال: «أول من عُرِفَ أنه قسَّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد بين أبو عيسى مراده بذلك فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه، ولم يكن فيهم متهم بالكذب، ولم يكن شاذًّا، وهو دون الصحيح الذي عرفت عدالةُ ناقليه وضبطُهم»[3].

وقال أيضًا: «وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عُرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفًا لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفًا يوجب تركه، وهو الواهي»[4].

ومعروف أن الترمذي من تلاميذ الإمام أحمد؛ وعلى ذلك فإن الإمام أحمد- على رأي ابن تيمية ومن تبعه- لم يكن يعرف الحديث الحسن، وإنما كان الحديث عنده صحيح وضعيف فقط[5].

---

(١) هو: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، صاحب السنن، والعلل، وغيرهما. كان أحد الأئمة في الحديث. توفي سنة (٢٧٩هـ). راجع ترجمته في: طبقات الحفاظ ص(٢٨٢).

(٢) راجع: مجموع الفتاوى (١٨/٢٤٨- ٢٤٩)، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص(١٠١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/٢٣).

(٤) مجموع الفتاوى (١٨/٢٥).

(٥) انظر: ابن حنبل ص(٢١٤- ٢١٥)، والإمام أحمد بن حنبل للدكتور/ عزام ص(٢٧٢- ٢٧٣).

وهذا الكلام فيه نظر واضح؛ إذ إن تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف عُرِف قبل الترمذي، فقد عرفه كثير من شيوخه، بل وشيوخ شيوخه؛ فاستعمله علي بن المديني[١] (وهو من شيوخ البخاري)، واستعمله البخاري، وأحمد، ويعقوب بن شيبة[٢]، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي[٣].

وقد أشار إلى ذلك الإمام أبو عمرو بن الصلاح[٤] في مقدمته الشهيرة فقال: «ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله، كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما»[٥].

وذكر الحافظ العراقي أنه وُجِدَ التعبير بالحسن في كلام الإمام الشافعي :[٦].

وقد نقل الدكتور/ عوامة شواهد كثيرة تدل على أن الحديث الحسن كان معروفًا قبل الترمذي، قال: «فهذه الشواهد– وغيرها كثير– تفيد أن التعبير بوصف الحسن انتشر وشاع شيوعًا لقي القبول، وعرف منه المدلول قبل الترمذي بزمان؛ ولهذا أكثر منه الترمذي هذه الكثرة البالغة التي تُرى في جامعه»[٧].

---

(١) هو: أبو الحسن، علي بن عبدالله بن جعفر السعدي بالولاء، المديني البصري، من كبار المحدثين من شيوخ البخاري، ولد بالبصرة سنة (١٦١هـ)، ومات بسامراء سنة (٢٣٤هـ). من مؤلفاته: «الأسامي والكنى»، و«الطبقات»، و«قبائل العرب»، وغيرها. راجع ترجمته في: تاريخ بغداد (٤٥٨/١١، وما بعدها)، وسير أعلام النبلاء (٤١/١١– ٦١).

(٢) هو: أبو يوسف، يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور السدوسي البصري نزيل بغداد، الحافظ العلامة صاحب المسند الكبير المعلل، سمع يزيد بن هارون وروح بن عبادة وخلائق، كان من كبار علماء الحديث. توفي سنة (٢٦٢هـ). راجع ترجمته في: طبقات الحفاظ ص(٢٥٨).

(٣) راجع: تعليق الأستاذ عبدالفتاح أبي غدة، والدكتور/ محمد عوامة على قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص(١٠١– ١٠٦) في الحاشية، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ص(٢٩٠– ٢٩١).

(٤) هو: أبو عمرو، عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان النصري الكردي الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح. ولد سنة (٥٧٧هـ)، وكان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة، وصنف في علوم الحديث مقدمته الشهيرة، وكذلك في مناسك الحج، وله إشكالات على كتاب «الوسيط» في الفقه للغزالي، وجمعت فتاويه في مجلد. توفي سنة (٦٤٣هـ). راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٤٠/٢٣– ١٤٤)، وطبقات الحفاظ ص(٥٠٣)، وشذرات الذهب (٣٨٣/٧–٣٨٥).

(٥) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص(٥١– ٥٢).

(٦) التقييد والإيضاح ص(٥٢).

(٧) حاشية قواعد في علوم الحديث ص(١٠٦).

ثم عقَّب على ذلك بقوله: «فهذه النصوص تنقض دعوى الشيخ ابن تيمية أن الترمذي اصطلح على إيجاد الحديث الحسن وأحدثه دون سابق ذكر له بين الأئمة السابقين له، وإذا صح هذا النقض كان ما بناه عليه منقوضًا أيضًا»[1].

والشيخ **أبو زهرة** مع اتفاقه مع ابن تيمية في أن الإمام أحمد لم يكن يقسِّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، إلا أنه لم يقبل تفسير الضعيف الذي عمل به أحمد بالحسن، يقول: «ننتهي من الأمر فنقرر أن أحمد كان يقدِّم ما يضعف سنده من الأخبار على الرأي، ويعد ذلك من الاحتياط في الدين، ولا يقبل خبرًا يحكم بأنه موضوع قط، وفرق بين الضعيف والموضوع»[2].

وقد علل وجهة نظر الإمام أحمد في العمل بالضعيف وتقديمه على الرأي بقوله: «لأن أحمد إذ يروي خبرًا ضعيفًا غيرَ ثابتٍ وضعُهُ، ولا يجد صحيحًا في موضوع الفتوى يكون بين حرجين: أحدهما: أن يفتي برأيه، وهو لا يستسيغ ذلك إلا في حال الضرورة القصوى؛ إن لا يكون منه مفر، فيفتي راجيًا أن يكون صوابًا، وإن يكن خطأ فخطؤه منسوب إليه، وعند وجود خبر، ولو كان ضعيف السند لا يرى أن الضرورة أو الحاجة المسوغة للاجتهاد برأيه قد وُجِدت، وحال ضعفه لا تنفي احتمال الصدق، وخصوصًا أن للحديث أصلا ثابتًا قد يبرر صدقه أو يرجح جانبه.

وثانيهما: أن يأخذ بالخبر الضعيف، وفي هذا حرج عليه؛ لأن الأخذ به قد يكون سببًا في الحكم بصحة نسبته، وبذلك ينسب إلى الرسول قولًا لم يثبت بطريق سليم كل السلامة، بل أثبته بطريق لا سلامة فيها أو فيها ما يعوق؛ فاختار رضي الله عنه طريقًا وسطًا يجمع بين الابتعاد عن الرأي الذي يبغضه في الدين، وبين عدم إسناد القول إلى الرسول، اختار أن يعمل بموجب الحديث احتياطًا لدينه، وأخذ بجانب احتمال الصدق، مع بقاء الصدق احتماليًّا لا مرجح يرجحه، فهو يعمل بالحديث غير حاكم بصحة النسبة؛ ولذلك كان يقول في الحديث: إنه ضعيف، وإنه مع ضعفه أحب عندي من الرأي»[3].

---

(١) حاشية قواعد في علوم الحديث ص(١٠٦).

(٢) ابن حنبل ص(٢٢١)، وتبعه في ذلك المرحوم الدكتور/ عبدالعزيز عزام في كتابه «الإمام أحمد بن حنبل: حياته ومكانته في الفقه والحديث» ص(٢٧٨- ٢٧٩)، والدكتور/ عبدالملك بن دهيش في كتابه «المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة» ص(٢٠٥).

(٣) ابن حنبل ص(٢٢١- ٢٢٢).

ومما يرد به على ما ذهب إليه ابن تيمية ومن وافقه: ما ذكره ابن بدران من أن أحمد لم ينفرد بتقديم الحديث الضعيف على القياس، بل وافقه الأئمة على ذلك من حيث الجملة، وشرع يدلل على ذلك بذكر أمثلة لأحاديث ضعيفة قدمها الأئمة الثلاثة: أبو حنيفة والشافعي ومالك على القياس، مع الاتفاق على ضعفها(١).

فهذا يدل على أن المقصود بالضعيف عند أحمد هو الذي لم يبلغ درجة الحسن.

وقد فصَّل المسألة الدكتور/ **محمد عوامة** في بحث له نقله عنه الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة في تعليقه على كتاب «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي، فقال(٢): «ينبغي أن يجعل الحديث الضعيف في هذا الباب أربعة أقسام:

١- الضعيف المنجبر الضعف بمتابعة أو شاهد، وهو ما يقال في أحد رواته: لين الحديث، أو: فيه لين، ... وهو الحديث الملقب بالمشبَّه، أي: المشبَّه بالحسن من وجه، وبالضعيف من وجه آخر، وهو إلى الحسن أقرب.

٢- الضعيف المتوسط الضعف، وهو ما يقال في راويه: ضعيف الحديث، أو: مردود الحديث، أو: منكر الحديث، ...

٣- الضعيف الشديد الضعف، وهو ما فيه متهم، أو متروك.

٤- الموضوع».

وبين أن ابن تيمية وابن القيم جعلا مراد الإمام أحمد بالضعيف هو النوع الأول فقط، قال: «والظاهر- والله أعلم- إدخال القسم الثاني في مراد الإمام أحمد»(٣).

وكما يقول الدكتور/ عوامة أيضًا: «ثم ما هو الداعي إلى تفسير كلمة (ضعيف) بالحسن، مع أن ظاهر كلام الإمام أحمد يشير إلى أن مراده بالضعيف الضعيف الذي لم تحقق فيه شروط القبول؛ فإنه يريد أن الرأي لا يعتد به عنده ما دام قد نقل في المسألة نص ولو ضعيفًا؛ فإن الضعيف خير من الرأي»(٤).

ولأنه معروف ومقرر أن التضعيف- ومثله التصحيح- أمر اجتهادي؛ فقد يضبط المغفل المختلط المتغير، وقد يحفظ سيء الحفظ، وهكذا(٥).

---

(١) راجع: المدخل لابن بدران ص(١١٧- ١١٩).

(٢) تعليق الأستاذ أبي غدة على قواعد في علوم الحديث ص(١٠٠- ١٠١) في الحاشية.

(٣) تعليق الأستاذ أبي غدة على قواعد في علوم الحديث ص(١٠١) في الحاشية.

(٤) حاشية قواعد في علوم الحديث ص(١٠٧).

(٥) حاشية قواعد في علوم الحديث ص(١٠٧).

ويؤيد هذا ما قاله القاضي أبو يعلى من أن «معنى قول أحمد: "ضعيف": على طريقة أصحاب الحديث؛ لأنهم يضعفون بما لا يوجب تضعيفه عند الفقهاء، كالإرسال والتدليس والتفرد بزيادة في حديث لم يروها الجماعة، وهذا موجود في كتبهم: "تفرد به فلان وحده"، فقوله: "هو ضعيف"، على هذا الوجه، وقوله: "والعمل عليه"، معناه: على طريقة الفقهاء»[١].

وما قاله المرحوم الأستاذ/ أحمد شاكر- وكذا الدكتور/ صبحي الصالح- من أن المراد بتساهل الأئمة في أحاديث الفضائل إنما هو الأخذ بالحديث الحسن اعتمادًا على أن الحديث الحسن لم يكن معروفًا لديهم[٢]- غير مقبول؛ لما أثبتناه آنفًا من أن الحسن كان معروفًا قبل الترمذي، وقد استعمله الإمام الشافعي، وبعض أقرانه ممن هم في طبقة شيوخ الإمام أحمد. كما أن القول بأن المراد بالضعيف الحسن يلزم منه أنهم ما كانوا يحتجون بالحديث الحسن في الأحكام والحلال والحرام، وإنما يشترطون لها الصحة، وهذا مخالف لما عليه الجماهير من الاحتجاج بالحديث الحسن في الأحكام وغيرها[٣].

وكما يقول الدكتور/ نور الدين عتر: «لكن هذا التأويل يشكل عندنا بما قاله أبو داود، ولفظه: «وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل، وهو مرسل ومدلَّس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل، وهو مثل: الحسن عن جابر، والحسن عن أبي هريرة، والحَكَم عن مُقْسِمٍ عن ابن عباس ...» حيث جعل أبو داود الحديث غير المتصل صالحًا للعمل عند عدم الصحيح، ومعلوم أن المنقطع من أنواع الحديث الضعيف، لا الحسن»[٤].

وأيضًا فإنه «على تأويل الضعيف بالحسن لا معنى لتخصيص هؤلاء الأئمة بالعمل به، وتقديمه على القياس؛ لأن هذا مذهب جماهير العلماء»[٥].

وقول الدكتور/ صبحي الصالح في سياق احتجاجه على عدم جواز العمل بالضعيف مطلقًا: «ولا ينفع في الدين إلا اليقين»[١]؛ غير مسلَّم؛ إذ من المعروف أنه لا يشترط اليقين في الأدلة

---

(١) العدة في أصول الفقه (٩٤١/٣)، وعنه ابن عقيل في الواضح في أصول الفقه (٢٢/٥). وذكر معناه ابن مفلح في أصوله (٥٦٥/٢)، وكذا في الآداب الشرعية (٤٢٩/٢)، والمرداوي في التحبير شرح التحرير (١٩٥٤/٤).

(٢) انظر: الباعث الحثيث ص(٧٦)، وعلوم الحديث ومصطلحه ص(٢١١).

(٣) انظر: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ص(٢٨٩- ٢٩٠).

(٤) منهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩٢).

(٥) منهج النقد في علوم الحديث ص(٢٩٢). ونفس المعنى في بحث الدكتور/عوامة في حاشية قواعد في علوم الحديث ص(١٠٧).

الشرعية، بل تكفي غلبة الظن، وعلى أية حال فإن القائلين بالعمل بالضعيف إنما يعملون به حيث لا دليل أقوى منه، وبشرط اندراجه تحت أصل ثابت معمول به، وبشرط ألا يكون ضعفه شديدًا، وبعد كل ذلك فهم يعملون به على سبيل الاحتياط؛ لاحتمال صحته، ومعروف أن الحديث الضعيف– وليس الموضوع أو الواهي– يحتمل الصحة كما يحتمل الضعف، لكن لم تثبت صحته بيقين، ولذلك يبقى احتمالُ الصحةِ قائمًا فيه.

وإذا كانت المقارنة بين العمل بما يحتمل الصحة– ولو بنسبة ضئيلة– وبين الرأي المجرَّد عن أي نقل ولو محتمل؛ فأعتقد أنه لا شك أن تقديم ما يحتمل الصحة أولى وأولى.

هذا، وممن انتصر لجواز العمل بالحديث الضعيف مطلقًا المرحوم الشيخ/ محمد زكي إبراهيم[٢].

ولا شك أن هذا الخلاف في العمل بالحديث الضعيف قد أدى إلى كثير من الاختلاف في الأحكام الفقهية، كما يقول المرحوم الشيخ/ علي الخفيف: «والناظر في الفقه الإسلامي يرى كثيرًا من الخلاف في الأحكام مرجعه إلى العمل بالحديث الضعيف وعدم العمل به»[٣].

❁❁❁

=

(١) علوم الحديث ومصطلحه ص(٢١٢).

(٢) انظر: أصول الوصول ص(٣٦٦– ٣٦٨)، وراجع كذلك رسالته «وظيفة الحديث الضعيف في الإسلام». والشيخ/ محمد زكي إبراهيم هو أحد علماء الأزهر البارزين، ورائد العشيرة المحمدية، وحامل لواء الإصلاح الصوفي الراشد، توفي رحمه الله في أكتوبر سنة ١٩٩٨م، وقد كُتِبت عنه وعن جهوده الإصلاحية رسائل علمية.

(٣) أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف ص(٩٤) ط. دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

الخاتمة

بعد هذا العرض والمناقشة لآراء العلماء في العمل بالحديث الضعيف أخلص إلى ما يلي:

أولا: أن العلماء اختلفوا في حكم العمل بالحديث الضعيف بين مانع للعمل به مطلقًا، ومجيز للعمل به في أبواب الفضائل فقط، ومجيز للعمل به بإطلاق إذا لم يكن في المسألة ما يدفعه.

ثانيًا: أن جماهير العلماء من المحدثين وكثيرًا من الفقهاء ذهبوا إلى جواز العمل بالضعيف في الفضائل.

ثالثًا: أن الأئمة الأربعة عملوا بالحديث الضعيف في الفضائل وفي الأحكام، وقدموه على الرأي والقياس.

رابعًا: أن المقصود بالضعيف عند أحمد هو الضعيف الذي لم يرق إلى درجة الحسن، لا الضعيف المنجبر الذي هو قسم من أقسام الحديث الحسن.

خامسًا: أن الذي ترجح لديَّ بعد البحث والمناقشة هو جواز العمل بالحديث الضعيف في الأحكام الشرعية ما لم يكن هناك شيء يدفعه، مع التأكيد على أن المقصود بالضعيف هنا هو الذي لا يكون ضعفه شديدًا، ولا يكون متروكًا ولا موضوعًا؛ وإلا لم يجز العمل به.

مراجع البحث

١- القرآن الكريم.

٢- الآداب الشرعية لابن مفلح، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت بتحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لعبدالحي اللكنوي، بتحقيق الأستاذ/ عبدالفتاح أبي غدة، الطبعة الثانية، القاهرة سنة ١٩٨٤م.

٤- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ط. دار الحديث بالقاهرة، بدون تاريخ.

٥- أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف، ط. دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٦- الاستيعاب لابن عبدالبر، ط. دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ بتحقيق علي محمد البجاوي.

٧- أصول الفقه لشمس الدين بن مفلح، بتحقيق الدكتور/ فهد بن محمد السدحان، ط. مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٨- أصول مذهب الإمام أحمد للدكتور/عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٩- أصول الوصول للمرحوم الشيخ/ محمد زكي الدين إبراهيم، ط. سلسلة منشورات العشيرة المحمدية، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٠- الأعلام لخير الدين الزركلي، ط. دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الخامسة عشرة سنة ٢٠٠٢م.

١١- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم، ط. دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٢- الإمام أحمد بن حنبل: حياته ومكانته في الفقه والحديث للدكتور/ عبدالعزيز عزام، ط. دار البيان بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م.

١٣- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للأستاذ/أحمد شاكر، ط. مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٤- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت.

١٥- تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبي زهرة، ط. دار الفكر العربي بالقاهرة سنة ١٩٩٦م.
١٦- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين المرداوي، دراسة وتحقيق الدكاترة/عبدالرحمن بن عبدالله الجبرين، وعوض بن محمد القرني، وأحمد بن محمد السراح، ط. مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
١٧- تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول لعلاء الدين المرداوي الحنبلي، بتحقيقي بالاشتراك مع عبدالله هاشم، ط. دار البصائر بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٨م.
١٨- تدريب الراوي للسيوطي، ط. مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، بتحقيق الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف.
١٩- التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة للأستاذ/ عبدالفتاح أبي غدة، مطبوع بذيل الأجوبة الفاضلة لعبدالحي اللكنوي، الطبعة الثانية، القاهرة سنة ١٩٨٤م.
٢٠- تذكرة الحفاظ للذهبي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت بدون تاريخ.
٢١- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ط. مكتبة مصر بالفجالة سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
٢٢- تقريب التهذيب لابن حجر، بتحقيق محمد عوامة، ط. دار الرشيد- سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٣- التقييد والإيضاح للعراقي، بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط. مكتبة ابن تيمية بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢٤- تهذيب التهذيب لابن حجر، ط. دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٢٥- جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري، ط. المطبعة المنيرية بالقاهرة بدون تاريخ.
٢٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَن)، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.
٢٧- حاشية ابن عابدين، ط. دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٢٨- الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور/ عبدالكريم ابن عبدالله الخضير، ط. دار المسلم بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٢٩- حكم العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين والفقهاء: دراسة تأصيلية، بحث للأستاذ/ عبدالفتاح بن صالح قديش اليافعي، بدون ناشر ولا تاريخ.

٣٠- ابن حنبل: حياته وعصره- آراؤه وفقهه للشيخ محمد أبي زهرة، ط. دار الفكر العربي، بدون تاريخ.
٣١- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، ط. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد- الدكن، الطبعة الثانية ١٩٧٢م بتحقيق د/محمد عبدالمعيد خان.
٣٢- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب، مطبوع مع طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ط. دار المعرفة- بيروت، بدون تاريخ.
٣٣- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن حميد النجدي، ط. مكتبة الإمام أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٣٤- سنن أبي داود، ط. دار الفكر، بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بدون تاريخ.
٣٥- سنن الترمذي، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط. المكتبة الثقافية- بيروت، بدون تاريخ.
٣٦- سنن النسائي (المجتبى)، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبي غدة.
٣٧- سير أعلام النبلاء للذهبي، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣٨- شذرات الذهب لابن العماد، ط. دار ابن كثير- دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط.
٣٩- شرح الجلال المحلي على المنهاج للنووي مع حاشية القليوبي، ط. دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي) بدون تاريخ.
٤٠- شرح صحيح مسلم للنووي، ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢هـ.
٤١- شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحي، بتحقيق الدكتور/ محمد الزحيلي، والدكتور/ نزيه حماد، ط. مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٤٢- صحيح الجامع الصغير وزيادته للشيخ الألباني، ط. المكتب الإسلامي بإشراف زهير الشاويش، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٤٣- الضعفاء الكبير للعقيلي، بتحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤٤- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، بتحقيق عبدالله القاضي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٤٥- ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني، ط. المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٤٦- طبقات الحفاظ للسيوطي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٤٧- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ط. دار المعرفة- بيروت، بدون تاريخ.
٤٨- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ط. عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، بتحقيق د. الحافظ عبدالعليم خان.
٤٩- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي، ط. هجر بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٢م، بتحقيق د. عبدالفتاح محمد الحلو، د. محمود محمد الطناحي.
٥٠- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى الفراء، تحقيق د. أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٥١- علوم الحديث ومصطلحه للدكتور/ صبحي الصالح، ط. دار العلم للملايين، الطبعة الحادية والعشرون ١٩٩٧م.
٥٢- في السنة النبوية ومصطلح الحديث لأستاذنا الدكتور/ حسين سمرة، ط. دار الهاني بالقاهرة سنة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٥٣- قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٥٤- قواعد في علوم الحديث، للعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي، بتحقيق وتعليق المرحوم الأستاذ عبدالفتاح أبي غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٩٧٢م.
٥٥- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، بتحقيق د. سهيل زكار ويحيى مختار غزاوي، ط. دار الفكر- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
٥٦- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ط. دار الكتب الحديثة بالقاهرة سنة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، بتقديم محمد الحافظ التيجاني، ومراجعة عبدالحليم محمد عبدالحليم، وعبدالرحمن حسن محمود.
٥٧- كنز العمال، ط. مؤسسة الرسالة سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م بضبط وتصحيح بكري حياني، وصفوة السقا.

٥٨- المجروحين لابن حبان، ط. دار الوعي- حلب، بتحقيق محمود إبراهيم زايد، بدون تاريخ.
٥٩- مجموع الفتاوى لابن تيمية، ط. مكتبة المعارف بالرباط- المغرب، بدون تاريخ.
٦٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط. مؤسسة قرطبة بالهرم- القاهرة، بدون تاريخ.
٦١- المغني لموفق الدين بن قدامة الحنبلي، بتحقيق د. عبدالله ابن عبدالمحسن التركي، د. عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ط. الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية (مصورة عن طبعة هجر).
٦٢- مغني المحتاج للخطيب الشربيني، ط. مصطفى الحلبي بالقاهرة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.
٦٣- مقدمة ابن الصلاح، مطبوعة مع شرحها التقييد والإيضاح للعراقي بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط. مكتبة ابن تيمية بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٦٤- مقدمة النووي للأربعين النووية، ط. مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٦٥- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لبرهان الدين بن مفلح، ط. مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م بتحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين.
٦٦- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم، ط. مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م بتحقيق سعيد الأفغاني.
٦٧- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي، بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، ورياض عبدالحميد مراد، ط. دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
٦٨- المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة للدكتور/ عبدالملك بن دهيش، ط. دار خضر- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٦٩- منهج النقد في علوم الحديث للدكتور/ نور الدين عتر، ط. دار الفكر- دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٧٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م بتحقيق علي معوض، وعادل عبدالموجود.
٧١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، ط. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، بدون تاريخ.
٧٢- نيل الأوطار للشوكاني بتحقيق الدكتور/ نصر فريد واصل، ط. المكتبة التوفيقية بالقاهرة بدون تاريخ.

٧٣- الواضح في أصول الفقه لابن عقيل، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م بتحقيق الدكتور/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي.
٧٤- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للدكتور/ محمد بن محمد أبي شَهبة، ط. عالم المعرفة بجدة، بدون تاريخ.
٧٥- وظيفة الحديث الضعيف في الإسلام للمرحوم الشيخ/ محمد زكي الدين إبراهيم، مطبوعات العشيرة المحمدية، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٧٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، بتحقيق الدكتور/ إحسان عباس، ط. دار الثقافة- بيروت سنة ١٩٦٨م.

الفهرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
مقدمة	٢
تمهيد في تعريف السنة وتقسيمها من حيث القبول والرد	٦
المبحث الأول: تعريف الحديث الضعيف وأقسامه	٨
المبحث الثاني: آراء العلماء في العمل بالحديث الضعيف	١٠
القول الأول: أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقًا	١٠
القول الثاني: أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب دون الأحكام	١٢
القول الثالث: العمل بالضعيف مطلقًا إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه	٢٠
المبحث الثالث: المناقشة والترجيح	٢٧
الخاتمة	٣٣
مراجع البحث	٣٤
الفهرس	٤٠